

أحكام اليمين في الدعاوى^(١)

لا يستحلف المنكر في حقوق الله ، كحد وعبادة ، وصدقة
وكفارة^(٢) ،

== رجل وهو حي ، أو أن هذه البهيمة في يد هذا منذ ثلاثة
أعوام . وسنها أقل من ذلك . وأشباه هذا مما يعلم به كذبه وتعمده
لذلك . فأما تعارض البينتين ، أو ظهور فسقه أو غلظه في شهادته
فلا يؤدب ، لأن التعارض لا يعلم به كذب إحدى البينتين بعينها ،
والفسق لا يمنع الصدق في الشهادة ، والغلط قد يعرض للصادق
العدل ولا يتعمده ، فيعفى عنه . قال الله تعالى (٣٣ : ٥) وليس عليكم
جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم

ومتى علم أن الشاهدين شهدا بالزور : تبين أن الحكم كان باطلاً ،
ولزم نقضه ، لأننا تبينا كذبهما . فإن كان المحكوم به مالا رد إلى
صاحبه ، وإن كان إتلافاً فملى الشاهدين ضمانه ، لأنهما سبب إتلافه
وإن تاب شاهد الزور ومضى على ذلك مدة تظهر فيها توبته ، وتبين
صدقه وعدالته قبلت شهادته .

(١) أى ذكر ما يجب فيه اليمين ، وبيان لفظها وصفها . واليمين
تقطع الخصومة في الحال ، ولا تسقط الحق ، فتسمع البينة بعد
اليمين . ولو رجع الخالف إلى الحق ، وأدى ما عليه قبل منه ،
وحل له به أخذه .

(٢) وذلك لأن الحدود المطلوب فيها الستر والتعريض للمقر ==

مالم تتضمن الدعوى حقاً لآدمي^(١) .
ويستحلف في كل حق لآدمي^(٢) . غير نكاح ورجعة ،

= ليرجع ، فلا أن لا يستحلف فيها أولى .
ولو أقر ثم رجع عن إقراره قبل منه ، وخلى من غير يمين .
وما عدى الحدود مما ذكر حق الله تعالى ، فأشبه الحدود .
قال الإمام أحمد : ولم أسمع من مضى جوز الأيمان ، إلا في
الأموال والعروض خاصة .

ولو ادعى الساعى الزكاة على رب المال ، وأن الحول قد تم وكل
النصاب ، فقال أحمد : القول قول رب المال بغير يمين ، ولا يستحلف
الناس على صدقاتهم . ولو ادعى عليه : أن عليه كفارة يمين أو
ظهار أو غيرها ، فالقول قوله في نفي ذلك من غير يمين ، ولا تسمع
الدعوى في هذا وتقدم .

(١) فإن تضمنت دعواه حقاً لآدمي ، مثل أن يدعى سرقة
ماله لتضمنين السارق ، أو ليأخذ منه ماسرق ، أو يدعى عليه الزنا
بجاريته ليأخذ مهرها منه سمعت دعواه ، ويستحلف المدعى عليه
لحق الآدمي دون حق الله .

(٢) مما هو مال ، أو المقصود منه المال ، كالبيع ، والقرض ،
والصلح ، والغصب ، والجناية الموجبة للمال ، فيستحلف فيه ، لما
في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « لو يعطى
الناس بدعواهم ، لادّعى رجال دماء قوم وأموالهم ، ولكن اليمين
على المدعى عليه » ولحديث الحضرمي والكندي . وتقدم .

وطلاق ، وأصل رق ، وولاء ، واستيلاء ، ونسب ، وقذف ،
وقصاص في غير قسامة^(١) .

ولا يحلف حاكم ولا شاهد ، ولا وصى على نفي دين على
الموصى ، ولا منكر وكالة وكيل^(٢) .

وتحلف المرأة إذا ادعت انقضاء عدتها قبل رجعة زوجها^(٣)
والمولى إذا أنكر مضي أربعة أشهر^(٤) . وما يقضى فيه بالنكول

(١) فلا يمين في واحد من هذه العشرة ، لأن ذلك لا يثبت
إلا بشاهدين . قال الله تعالى في الرجعة (٦٥ : ٢) وأشهدوا ذوي
عدل منكم) ويقاس عليه سائر ما ذكر ، لأنه ليس بمال ، ولا يقصد
به المال .

(٢) أى : أن الشاهد لا يحلف على صدقه ، والحاكم لا يحلف
على أن ما حكم به الحق ، أو أنه اجتهد ، أو أنه لم يعمل مع أحد
الخصمين ، والوصى على نفي دين الموصى ، لأنه لا إحاطة له بفعل
غيره . ويحلف على نفي العلم . ولا وكيل وكالة موكل ، لأن الوكالة
عقد جائز ، فللوكيل فسخها ، ولو بعد ثبوتها ، فلا حاجة إلى
التحليف على إنكارها .

(٣) فإذا قال زوجها : ارتجعتك ، فقالت : انقضت عدتي قبل
رجعتك ، فالقول قولها مع يمينها ، لأنه حق آدمى أشبه الأموال .
(٤) فالقول قوله مع يمينه .

وما يقصد به المال^(١) .

ومن حلف على فعل نفسه ، أو دعوى عليه في الإثبات :
حلف على البت . ومن حلف على نفي فعل غيره : فعلى نفي
العلم^(٢) .

(١) تقدم تعريف النكول وحكمه . ومن لم يحكم عليه بنكول
إذا نكل خلى سبيله ، ولم يحكم عليه بنكول .

(٢) يعني : أن الأيمان إما أن تكون على البت ، وهو القطع
بأن يحلف بالله ماله على شيء ، أو أن عنده لى كذا .

مثال ذلك : أن يدعى إنسان على آخر أنه غصبه شيئاً ، ونحو
ذلك ، وأقام بذلك شاهداً ، وأراد أن يحلف مع شاهده حلف
على البت ، أو ادعى عليه في إثبات ، بأن ادعى ديناً على زيد مثلاً ،
فأنكر زيد ، وأقام المدعى شاهداً ، وأراد الحلف معه حلف على
البت ، أو ادعى زيد على عمرو أنه غصبه ، أو أن له عنده ديناً ،
وأراد زيد تخليف عمرو على نفي ذلك ، فإن عمرواً يحلف على البت
لحديث ابن عباس : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لرجل حلفه
« قل : والله الذي لا إله إلا هو ماله عندي شيء »

وإما أن تكون اليمين على نفي العلم ، مثال ذلك : أن يدعى
عليه أن أباه اغتصب كذا وهو يبيده ، فأنكر وأراد المدعى يمينه ،
فعلى نفي العلم ، أو ادعى على أبيه ديناً فأنكر الوارث وطلب المدعى
يعين الوارث فعلى نفي العلم ، لأنه لا تمسكته الإحاطة بفعل غيره =

ومن توجهت عليه يمين الجماعة ، فبذل لهم يميناً واحدة
فرضوا : جاز . وإن أبوا : حلف لكل واحد يميناً^(١) . ولو ادعى
واحد حقوقاً على واحد : فعليه في كل حق يمين^(٢) .
واليمين المشروعة : هي اليمين بالله جل اسمه^(٣) .

= بخلاف فعل نفسه ، فوجب أن لا يكلف اليمين منه على البت .
وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم للحضرمي « ألك بينة ؟ قال : لا .
ولكن أحلفه والله العظيم ما يعلم أنها أرضى اغتصبنيها أبوه ، قهياً
الكندي ، لليمين ولم ينكر ذلك النبي صلى الله عليه وسلم »
وعن القاسم بن عبد الرحمن عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال
« لا تضطروا الناس في أيمانهم أن يحلفوا على ما لا يعلمون » .

(١) يعني : أن الحق إذا كان لجماعة فرضوا يمينين واحدة صح ،
وسقطت دعواهم باليمين ، لأنها حقهم ، ولأنه لما جازئبوت الحق بينة
واحدة لجماعة . جاز سقوطه يمينين واحدة . ولا يلزم من رضاهم
يمينين واحدة أن يكون لكل واحد بعض اليمين ، كما أن الحقوق
إذا قامت بها بينة واحدة ، لا يكون لكل حق بعض البينة . وإن
أبوا الاكتفاء يمينين واحدة : حلف لكل واحد منهم يميناً ، لأن
حق كل واحد غير حق الآخر . فإذا طلب كل واحد منهم يميناً ،
كان له ذلك كسائر الحقوق إذا انفرد بها .

(٢) يعني : إذا تعددت الدعوى وتباينت ، ولو اتحد المجلس .
فأما إن اتحدت الدعوى : فيمين واحدة لكل .

(٣) لقوله تعالى (٥٣:٢٤) وأقسموا بالله جهداً أيماهم) قال =

وإن كان الحالف كافراً^(١) .

بعض المفسرين : من أقسم بالله فقد أقسم جهداً يميناً ، وقال تعالى (٨ : ١٠٦) تحبسونهما من بعد الصلاة فيقسمان بالله) واستحلف النبي صلى الله عليه وسلم ركاة بن عبد يزيد في الطلاق ، فقال « آله ما أردت إلا واحدة ؟ » وفي حديث الحضرمي والكندي : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ألك بيعة ؟ قال : لا ، ولكن أحلفه بالله » وقال عثمان لابن عمر « تحلف بالله لقد بعته وما به داء تعلمه ؟ » وفي حديث عمر حين حلف لأبي قال « والله الذي لا إله إلا هو ، إن النخل لنخلي ، وما لأبي فيها شيء » ولأن في الله سبحانه كفاية ، فوجب أن يكتب باسمه في اليمين . وقال النبي صلى الله عليه وسلم « من كان منكم حالماً فليحلف بالله ، أو ليصمت » . فعلى هذا : لا يجوز الحلف بالطلاق والعناق ونحوه .

وأما الحلف بغير الله من سائر المخلوقين فمترك أصغر ، ما لم يقصد تعظيم المخلوف به كعظمة الله ، فيكون شركاً أكبر .

(١) يعني : ولو كان الحالف كافراً ، فيحلف بالله ولا يحلف بغيره . وكذا لو كان فاسقاً أو امرأة ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم « اليمين على المدعى عليه » . وفي حديث الحضرمي قال « قلت : إنه فاجر لا يبالي على ما حلف عليه ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم ليس لك منه إلا ذلك » وفي حديث الأشعث بن قيس قال « كان بيني وبين رجل من اليهود أرض ، فجحدني ، فقدمته إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : =

وإن رأى الحاكم تغليظها بلفظ أو زمن أو مكان : جاز^(١)
ولا تغلظ إلا فيما له خطر^(٢) . ولو أبى من وجبت عليه الممين

== هل لك بينة ؟ قلت : لا ، فقال لليهودى : احلف بالله ، فقلت :
إذا يحلف ، فيذهب بمالى ، فأُنزل الله (٣ : ٧٧) إن الذين يشترون
بعهد الله ثمناً قليلاً أولئك لا خلاق لهم فى الآخرة ، ولا يكلمهم الله
ولا ينظر إليهم يوم القيامة ولا يزكهم ، ولهم عذاب أليم .
(١) يعنى : ولم يستحب تغليظها .

وتغليظها باللفظ : أن يقول المسلم : والله الذى لا إله إلا هو عالم
الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الطالب الغالب ، الضار النافع ،
الذى يعلم خائنة الأعين وما تخفى الصدور . واليهودى : والله الذى
أُنزل التوراة على موسى ، وفلق له البحر ، وأنجاه من فرعون
وملئه . والنصرانى : والله الذى أنزل الإنجيل على عيسى ، وجعله يحيى
الموتى ، ويبرىء الأكمه والأبرص . والمجوسى : والله الذى خلقنى
وصورنى ورزقنى . والوثنى والصابئ ومن يعبد غير الله يحلف بالله
وحده ، لأنه لا يجوز الحلف بغير الله . وتقدم .

والتغليظ بالزمن : أن يحلف بعد صلاة العصر ، وبين الأذانين .
والتغليظ بالمكان : أن يحلفه فى مكة بين الركن والمقام ، وفى
المدينة عند منبر النبى صلى الله عليه وسلم ، وفى بيت المقدس عند
الصخرة ، وفى سائر البلدان عند المنبر . ويحلف أهل الذمة فى
المواضع التى يعظمونها .

(٢) كجناية لا توجب قوداً ، وعتق ، ومال يبلغ نصيباً ، لأن
التغليظ للتأكيد ، ومالا خطر فيه لا يحتاج إلى تأكيد .

التخليط : لم يصر نا كلا^(١) .

ومن توجهت عليه يمين وهو صادق فيها : أبيض له الحلف^(٢)

(١) يعنى عن اليمين ، لأنه قد بذل الواجب عليه ، وهو اليمين بالله فيجب الا كتفاء به .

(٢) يعنى : ولا شئ عليه : من إثم ولا غيره ، لأن الله تعالى شرع اليمين ، ولا يشرع محرما . وقد أمر الله نبيه أن يقسم على الحق في ثلاثة مواضع من القرآن . فقال تعالى (٧: ٦٤) زعم الذين كفروا أن لا يبعثوا . قل : بلى وربى لنبعثن وقال تعالى (٥٣: ١٠) ويستنبئونك أحق هو ؟ قل : إى وربى ، إنه لحق) وقال تعالى (٣٤ : ٣) وقال الذين كفروا : لا تأتينا الساعة . قل : بلى وربى لنائينكم) .

وأشار النبي صلى الله عليه وسلم على رجل أن يحلف ويأخذ حقه . وحلف عمر لأبى على نخل ، ثم وهبه له . وقال : خفت إن لم أحلف أن يمتنع الناس من الحلف على حقوقهم ، فتصير سنة . وقال حنبل : بلى أبو عبد الله - يعنى الإمام أحمد - بنحو هذا : جاء إليه ابن عمه ، فقال : لى قبلك حق من ميراث أبى ، وأطالبك بالقاضى ، وأحلفك . فقيل لأبى عبد الله : ما ترى ؟ قال : أحلف له إذ لم يكن له قبلى حق ، وأنا غير شاك فى ذلك . وكيف لا أحلف وعمر قد حلف . وأنا من أنا . وعزم أبو عبد الله على اليمين فسكفاه الله ذلك . ورجع الغلام عن تلك المطالبة .

والأفضل افتداء يمينه ، لأنه ربما صادف قدراً ، فيقال : حلف وعوقب . فهذا شؤم يمينه . وقد افتدى عثمان يمينه . وروى =

ويمين الحالف على حسب جوابه^(١) .

== الحلال بإسناده « أن حذيفة عرف جملاً سرق له ، نفاصم فيه إلى القاضي ، فصارت اليمين على حذيفة . فقال : لك عشرة دراهم ، فأبي ، فقال : ثلاثون ، فأبي ، فقال : أربعون ، فأبي ، فقال حذيفة : أتراني أترك جملي ؟ حلف بالله : إنه ما باع ولا وهب » . وأما الحلف كاذباً ليقطع به مال أخيه : ففيه إثم كبير ، وهو من الكبائر ، لأن الله وعد عليه بالعذاب الأليم . فقال تعالى (٣: ٧٧) إن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمناً قليلاً ، أولئك لا خلاق لهم في الآخرة ، ولا يكلمهم الله ، ولا ينظر إليهم يوم القيامة ، ولا يذكرهم ولهم عذاب أليم) وقال النبي صلى الله عليه وسلم « من حلف على يمين هو فيها فاجر ليقطع بها مال امرء مسلم : لقي الله وهو عليه غضبان » أخرجه البخاري .

ويستحب للحاكم : أن يخوف المدعى عليه من اليمين الفاجرة ويقرأ عليه الآيات والأخبار في ذلك .

(١) فإذا ادعى أنه غصبه أو أودعه أو باعه أو اقترض منه : كلف أن يحلف على ذلك ، ليطابق جوابه . قال أحمد في رجل ادعى على رجل أنه أودعه فأنكره : هل يحلف ما أودعني ؟ قال : إذا حلف مالك عندي شيء ، ولا لك في يدي شيء . فهو يأتي على هذا . ومن ادعى عليه دين وهو معسر به : لم يحل له أن يحلف أنه لا حق له عليّ ، ولو نوى الساعة ، لأن الله تعالى قال (٢: ٢٨٠) وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة) ولأنه لا يستحق مطالبته في الحال ، ولا يجب أداؤه إليه .

ولا تدخل النيابة في اليمين^(١)

وإن استثنى في يمينه ، أو وصله بشرط ، أو كلام لا يفهم ،
أو حلف قبل أن يستحلفه الحاكم ، أو استحلفه الحاكم قبل
مسألة المدعى : أعيد عليه اليمين^(٢) .

(١) فلا يحلف أحد عن أحد ، فلو كان المدعى عليه صغيراً
أو مجنوناً : لم يحلف له الولي عنهما ، ووقف الأمر إلى أن يكلف
فإن كان الحق لغير المكلف ، وادعاه وليه ، وأنكر المدعى عليه :
فالقول قوله مع يمينه ، حيث لا بينة للمدعى . فإن نكل عن اليمين
قضى عليه بالنكول .

وإن ادعى على العبد دعوى ، وكانت مما يقبل قول العبد فيها
على نفسه ، كالفصاح فيما دون النفس والطلاق والقذف فالخصومة
معه دون سيده ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم « الطلاق لمن أخذ
بالساق » ومن ملك إنشاء شيء ملك الإقرار به والخصومة .
ولأن هذه الأشياء ليست مالا ولا يقصد بها مالا ، والسيد لا يملك
منه إلا المال . وإن كان المدعى على العبد فيه مما لا يقبل قول العبد
فيه ، كإتلاف مال أو جناية توجبها : فالخصم فيه سيده ، واليمين عليه
ولا يحلف فيها العبد بحال . ولو ادعى على رجل ديناً أو حقاً ،
فقال : قد أبرأتني منه ، أو استوفيته مني : فالقول قول منكر
الإبراء والاستيفاء مع يمينه ، فيحلف بالله : إن هذا الحق - ويسميه
بعينه - ما برئت ذمتك منه ، ولا شيء منه .

(٢) أما الاستثناء : فلأن اليمين لا تنعقد إذا أتى به ، كما =